إغلاق المسجد الأقصى أمام حركة الزوار غير المسلمين

القدس المحتلة/أ ف ب

أغلقت السلطات الإسرائيلية أمس المسجد الاقصى امام حركة الزوار غير المسلمين في ما وصفته بمحاولة لمنع تكرار الاضطرابات. ويأتي القرار عقب اضطرابات الاربعاء في القدس الشرقية المحتلة حيث استخدمت الشرطة قنابل الصوت ومدافع المياه العادمة لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين الذين قاموا بالقاء الحجارة خلال تظاهرة احياء الذكرى الخامسة والستين للنكبة.

وقال ميكي روزنفيلد المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية لوكالة الأنباء الفرنسية :"تم اتخاذ القرار عقب الاضطرابات في فترة 24 و48 ساعة الماضية. تم اتخاذ إجراءات لمنع الحوادث في المسجد الاقصى".

واشار روزنفيلد إلى انه لم تحدث أي اضطرابات أمس، موضحا أن منع دخول الزوار هو إجراء وقائي سيتم اعادة النظر فيه خلال اليوم.

وتابع : إن "الوضع هادئ حتى اللحظة ونريده أن يبقى هادئا". والحرم القدسي الذي يضم المسجد الاقصى وقبة الصخرة ، هو اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى المسلمين. ويعتبر اليهود حائط المبكى الذي يقع اسفل باحة الاقصى اخر بقايا المعبد اليهودي (الهيكل) الذي دمره الرومان في العام 70 وهو اقدس الاماكن لديهم.

ويستغل يهود متطرفون سماح الشرطة الإسرائيلية بدخول السياح الاجانب لزيارة الاقصى عبر باب المغاربة الذي تسيطر عليه، للدخول إلى المسجد الاقصى لممارسة شعائر دينية والاجهار بأنهم ينوون بناء الهيكل مكانه.

وإسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الاردن في 1994م تعترف باشراف المملكة الأردنية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس. وأدت النكبة إلى تشريد نحو 760 الف فلسطيني عام 1948م وقد اصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين حاليا نحو 5 ملايين نسمة مع احفادهم، ويعيش معظمهم في الاردن وسوريا ولبنان والاراضي الفلسطينية.

تعهدات دولية بتقديم 4 مليارات دولار لإعمار مالي

بروكسل/ أف ب

انعقد أمس الأول في بروكسل مؤتمرا بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وفرنسا، أعلن في اختتامه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن تعهّد مانحين دوليين بتقديم أكثر من 3.25 مليار يورو (4.22 مليار دولار).

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس قبيل المؤتمر: «إنّنا بصدد الانتصار في الحرب، ولابدّ الآن من الانتصار في السلام». وخلال افتتاح المؤتمر قال المسؤول الفرنسي: إنّ «الهبات ستكون كبيرة»، واستجابة إلى ما دعا إليه المؤتمر، تعهّد مائة بلد ومؤسّسة دولية بمساعدة مالي ماليا من أجل «استعادة السلام» المنشود.

ويهدف المؤتمر الدولي إلى جمع 1,96 مليار يورو، بما يساوي تقريبا 45% من قيمة خطة الإنعاش المستدامة لجمهوريّة مالي وتسيير عجلة اقتصادها على امتداد سنتي 2013 و2014م حسب تقديرات السلطات المالية، لكنّ المؤتمر تمكن من الحصول على تعهّدات بجمع قرابة ضعف المبلغ المتوقع.

وقد أعرب منظمو المؤتمر عن أملهم في أن يجمعوا سريعا مليار يورو على الأقل من الجهات المانحة، ممّا سيتيح البدء بعدد من المشاريع الملحة ذات الصلة بإعادة الخدمات الأساسية. وهو ما يعدّ وفق تصريح المفوض الأوروبي للتنمية اندريس بيبالغ «شرطا لابدّ منه للفوز بثقة الشعب المالي».

ومن جهته، قال وزير الخارجية الفرنسي: إن «المعادلة بسيطة: لن يكون هناك أمن واستقرار دائمان من دون تنمية ومن دون ديمقراطية، ولذلك يتعيّن التحرّك في وقت واحد على الأضلع الثلاثة للمثلث: الأمن والديمقراطية والتنمية».

ومن المتوقّع أن يبقى الاتحاد الأوروبي أبرز الجهات المانحة التي ستقدم مساعدة تبلغ 520 مليون يورو للفترة 2014-2013م، في حين سيشارك البنك الدولي بحوالي 250 مليون يورو، والبنك الإسلامي للتنمية

بـ130 مليونا، فيما ستزيد البلدان الكبرى كالولايات المتحدة الأميركيّة واليابان مساعداتها المالي أيضا.

ومن جهتها فقد أعلنت فرنسا على لسان رئيسها فرنسوا هولاند عن مساعدة تبلغ قيمتها 280 مليون يورو في غضون عامين، باعتبارها الشريك الاقتصادي والاستراتيجي الأوّل لمالي. ويُنتظر أن يسجل هذا الدعم ارتفاعا كبيرا، لأن مساعدة باريس كانت تناهز 50 مليون يورو سنويا قبل الأزمة السياسية التي نجمت عن انقلاب 22 مارس 2012م.

وقد أعلنت فرنسا عن اعتزامها إنشاء هيئة مع موقع إنترنت في نطاق الحوكمة الرشيدة وضمان فعالية المساعدات المالية ومنع حصول اختلاس أو إساءة استعمال الأموال المرصودة لتنمية مالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق قال وزير التنمية باسكال كانفين «إذا تعثر تحقيق مشروع أو واجه تأخيرا، يستطيع الناس أن يبلغوا عبر الرسائل النصية بواسطة خط ساخن، عمّا لم يتحقق بعد». وفي المقابل، أعرب المسؤولون الماليون المشاركون بأعداد كبيرة في بروكسل عن الالتزام باستخدام المساعدات المالية على أحسن ما يرام، حيث صرّح وزير الخارجية المالي تيمان كوليبالي أن «هذه الأزمة ستعلمنا أمورا كثيرة».

كما حاول الرئيس المالي ديونكوندا تراوري طمأنة المجتمع الدولي حول عملية الانتقال الديمقراطي عبر الإعلان عن عزمه إجراء الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 28 يوليو المقبل، وذلك استجابة لطلب المجموعة الدولية.

وقال تراوري: «ذلك يمكن أن يكون قريبا» لكنه «رهان نحن مضطرون لربحه لأننا مقتنعون بأن المشاكل الحقيقية المطروحة في مالي لا يمكن تسويتها إلا عبر حكومة منتخبة وشرعية ويتوافر لها مزيد من الوقت». لكنّه في المقابل أكّد أنّه لن يترشح خلال الانتخابات المقبلة.

وحسب جلّ الملاحظين، فإنّ تنظيم الانتخابات في شمال البلاد سيكون من الصعوبة بمكان، نظرا إلى عدم استتباب الأمن والسلام الشامل بالمنطقة بعد، لاسيّما أنّ جزءا من شمال البلاد تُسيطر عليه الحركة الوطنية لتحرير أزواد (الطوارق) التي تطالب بحكم ذاتي واسع للمنطقة.

مقتل قياديين من طالبان واعتقال 11 من عناصرها

كابول/وكالات/

قتل قياديان من حركة "طالبان" واعتقل 11 مسلحا بعمليات مشتركة نفذتها القوات الأمنية الأفغانية وقوات المساعدة الدولية في أفغانستان "إيساف" خلال الساعات الـ24 الأخيرة في مناطق مختلفة من البلاد.

وقالت إيساف في بيان لها أمس: إن قواتها نفّذت مع القوات الأفغانية عدة عمليات مشتركة بمناطق مختلفة من البلاد، وقتلت قياديَين اثنين من حركة طالبان، وجرحت عنصراً ومسؤولاً منها، واعتقلت 11 آخرين.

وأضاف البيان: إن هذه العمليات نُفّذت بولايات بلخ، وهلمند، ونورستان، وباكتيا، وغزني، وضبطت خلال العمليات كمية من الأسلحة.

ولم تتحدث القوة عن خسائر في صفوف القوى الأمنية.

كما، هز انفجار عنيف العاصمة الأفغانية كابول صباح أمس استهدف رتلا تابعاً للقوات الغربية العاملة في أفغانستان.

وقال أيوب سالانغي مدير شرطة كابول: إنه يخشى أن يكون الهجوم قد أسفر عن سقوط ضحايا، مضيفاً إن سيارة مفخخة انفجرت بالقرب من عجلتين عسكريتين غربيتين وقد أحدث الانفجار أضراراً بالغة في عشرة منازل.

من جانبه، قال مسؤول في خدمات الاسعاف إن عشرة مواطنين أفغان أخلوا من المنطقة ونقلوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

وقال الملازم كوينتون روريشت الناطق باسم قوة "إيساف" الدولية التي يقودها حلف شمال الأطلسي "الناتو": إن القوة أحيطت علما بهجوم كابول ولكنها غير قادرة على تأكيد أي آلية تابعة للتحالف قد استهدفت.

اعتذار للزميلة الوسط

لخطأ غير مقصود تم تمرير صفحة اعلانية خاصة بشركة السعيدة للطيران دون ان تطلع عليه هيئة التحرير والذي خرج كليا عن المعايير المهنية للإعلان التجاري لما حواه من إساءة ضد الزميلة صحيفة الوسط وفي الوقت الذي تعبر فيه الثورة عن اعتذارها لزملاء المهنة في الزميلة الوسط بأشد عبارات الاعتذار فإننا نؤكد عدم علاقة الصحيفة بصياغة ماجاء فيه حيث تم نشره كما جاء من المعلن وانه يجري تحقيق مع المسؤول عن تمريره كون ما احتواه الاعلان يتناقض مع سياسة الصحيفة وأخلاق المهنة.